

برئاسة الزعيم وحضور الإرياني

اللجنة السياسية للمؤتمر تقر ملاحظات اللجنة العامة على وثيقة بن عمر

اللجنة العامة وقيادات التحالف في حالة انعقاد للوقوف أمام التطورات الخطيرة التي تشهدها الساحة



للمؤتمر وأحزاب التحالف على إيجاد حل شامل وعادل للقضية الجنوبية، وفقاً لمضامين المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية وبما يحفظ وحدة وأمن واستقرار اليمن. وتلى ذلك اتخاذ المؤتمر وأحزاب التحالف موقفاً رافضاً لعملية التوقيع على الوثيقة بعد أن تم تحديد أهم الملاحظات على مضامينها.. والتي يجب الأخذ بها أولاً للموافقة على التوقيع. هذا وماتزال الهيئات القيادية للمؤتمر والتحالف في حالة انعقاد للوقوف أمام هذه التطورات بهدف بلورة مواقف وخطوات للتعامل معه التزاماً من المؤتمر الشعبي العام بمصالح الشعب اليمني ووفاءً للنضال الوطني الذي جسده ثورتي 26 سبتمبر و14 أكتوبر و22 من مايو العظيم.

الجنوبية. وقد ناقشت الاجتماعات التي عقدت برئاسة الدكتور قاسم سلام- رئيس أحزاب التحالف الوطني وبحضور الأمانة العاميين المساعدين للمؤتمر الدكتور أحمد عبيد بن دغر والأستاذ عارف الزوكا، لمناقشة المستجدات على الساحة والتطورات المتصلة بمسار مخرجات مؤتمر الحوار الوطني طوال أيام الأسبوع الماضي. حيث تم فيها مناقشة الملاحظات على مضامين وثيقة اللجنة المصغرة لفريق القضية الجنوبية حول إيجاد حل عادل للقضية الجنوبية، والمقدمة من أعضاء اللجنة العامة وقيادات أحزاب التحالف الوطني. كما تم التأكيد على حرص اللجنة العامة

أسفرت اجتماعات اللجنة العامة وقيادات أحزاب التحالف الوطني الأسبوع الماضي عن التوصل إلى موقف واضح إزاء ما تسمى بوثيقة بن عمر، والتي أخذت ليس بعداً تنظيمياً وإنما بعداً سياسياً وقضية محورية تعني حاضر ومستقبل اليمن والخروج ليس بحلول عادلة للقضية الجنوبية، بل للبلاد بشكل عام لتجاوز الأزمة الراهنة التي وضعت لها المبادرة الخليجية سقفاً زمنياً ينتهي في 21 فبراير القادم. وبهذا الخصوص وفتت قيادات المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي في اجتماعات صباحية ومسائية أمام التطورات في الساحة الوطنية وتحديداً حول قضايا الحوار.. ووثيقة الفريق المصغر المنبثق من فريق القضية

عقدت اللجنة السياسية المنبثقة عن اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي اجتماعاً لها برئاسة الزعيم اليراني النائب الثاني لرئيس المؤتمر الشعبي العام . و كرس الاجتماع لمناقشة المستجدات السياسية ومخرجات اللجنة المصغرة المنبثقة عن فريق القضية الجنوبية . وفي هذا الصدد وفتت اللجنة على الملاحظات الواردة من اللجنة العامة بشأن الوثيقة وكذا مشروع بيان اللجنة العامة المتضمن موقف المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف بشأن الوثيقة . وبموجب التفويض لها من اللجنة العامة وقيادات أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي فقد قامت اللجنة السياسية بعمل الاستخلاصات لهذه الملاحظات وافقرتها . كما وافقت على مشروع بيان اللجنة العامة والذي تم اعلانه الخميس . هذا وشددت اللجنة السياسية على عدم خروج اية مسيرات حفاظاً على وحدة الصف ، مشيرة الى ان البلد لم تعد تتحمل شق الصف وكذا اي شي يؤثر على وحدة وامن واستقرار اليمن.

ارتياح مؤتمري واسع لنتائج اجتماع اللجنة السياسية

حساس جاء ليعبث آمالاً كبيرة في ان مسيرة المؤتمر الشعبي العام واسهاماته الفاعلة سيتواصل عطاؤها مهما حاول المرفجون والمشككون تقديم صورة مغايرة عن الواقع المؤتمري الراهن.. وثمنت الفعاليات المؤتمرية والشعبية المضامين التي حملها البيان الصادر عن اللجنة العامة وأحزاب التحالف الوطني الذي اعقب اجتماع اللجنة السياسية للمؤتمر برئاسة الزعيم علي عبدالله صالح وبحضور الدكتور عبدالكريم اليراني، مؤكدة التزامها بكافة المضامين من أجل الخروج من مؤتمر الحوار الوطني بوثيقة تاريخية تعبر عن تطلعات الشعب اليمني وتضع المداميك القوية لليمن الجديد الديمقراطي الموحد. وسخرت من المحاولات اليانسة التي سعت الى ايجاد شرخ داخل تنظيمنا الوطني الرائد، مشيدة بحكمة القيادة السياسية وحرصها على وحدة الأداء السياسي لمواجهة التحديات والخطار التي تهدد بلادنا وشعبنا.



عبرت الفعاليات المؤتمرية والشعبية عن ارتياحها البالغ لما احدثه اجتماع اللجنة السياسية للمؤتمر الشعبي العام برئاسة الزعيم علي عبدالله صالح ورئيس المؤتمر الشعبي العام وبحضور الدكتور عبدالكريم اليراني النائب الثاني لرئيس المؤتمر، من اثر ايجابي في الوساطة المؤتمرية والشعبية وما جسدت من لوعة تلاحمية للقيادات العليا للمؤتمر.

واعتبرت الفعاليات المؤتمرية والشعبية ان ذلك الاجتماع جاء بمثابة الرد الحاسم والقوي لكل التقولات التي تحاول عبثاً التشكيك بالوحدة السياسية والتنظيمية لقيادة المؤتمر، مؤكدة في تصريحات لـ«الميثاق» أن الاجتماع مثل أعلى درجات الاستشعار بالمسئولية الوطنية والتنظيمية لقيادة المؤتمر واستيعابها الكامل لطبيعة المخاطر التي تحقد بالوطن والمؤتمر خلال هذه المرحلة العصيبة.. منوهة الى ان الاجتماع والذي تم عقده في توقيت

رئيس المؤتمر يطمئن على صحة يحيى الراعي وباجيل



النواب.. ورئيس فرع المؤتمر الشعبي العام بمحافظة شبوة. وخلال الاتصال اطمأن رئيس المؤتمر على صحة النائب باجيل مهنياً إياه بنجاح العملية الجراحية الذي اجراه في المملكة الاردنية، متمنياً له الشفاء العاجل وموفور الصحة والعافية.

قام الزعيم علي عبدالله صالح ورئيس المؤتمر الشعبي العام الجمعة الماضية بزيارة الشيخ يحيى الراعي رئيس مجلس النواب الى منزله للاطمئنان على صحته اثر وعكة صحية المت به متمنياً له موفور الصحة والعافية. من جانبه عبر الشيخ يحيى الراعي عن شكره وامتنانه لهذه الزيارة الكريمة من الزعيم علي عبدالله صالح ومشاعره الصادقة والنبيلة وهذا ليس بغريب على شخصيه الزعيم علي عبدالله صالح الذي دوماً ماتربطه علاقات الاخوة وأواصر المحبة. رافقه عارف الزوكا الامين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام. كما اجرى الزعيم علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام، اتصالاً هاتفياً بالإستاذ ناصر باجيل عضو مجلس

لنتوقف جميعاً عن ارتكاب الأخطاء .. بقية

إذا ما حصلوا على نصيب عادل.. والعدل أراه بوضوح أن تذهب معظم موارد النفط إلى السلطات الاتحادية وليس إلى الأقاليم ليعاد توزيعها من جديد لتحقيق تنمية متوازنة.. وأعرف ان هذا لن يرضي بعضنا، لكن هؤلاء لا يفكرون إلا من واقع اليوم، وهذا الواقع متغير لا يدوم. سينفذنا الحوار كما انقذنا في كل مرة، في هذا الفريق بالذات وفي بقية الفرق، لنتذكر كم اختلفنا حول الجذور والمحتوى، جذور ومحتوى القضية الجنوبية، القضية المركزية في الحوار وأساس الاتفاق أو الاختلاف، وكما عقدنا من اجتماعات واجرينا من لقاءات، وتداولنا من أفكار.. وكنا مختلفين، ثم حقق الحوار والمناقشات الراجية الاتفاق، والوفاق بيننا دون تدخل من أحد، وستنطق بكل تأكيد. لا أرى بأي حال من الأحوال أن تقدم هذه الوثيقة إلى فريق الازبعين، فريق القضية الجنوبية قبل التوافق حولها، فإذا عجز الفريق، وجب الاستعانة بلجنة التوفيق، فإن عجزت منحنياً جميعاً تفويضاً مطلقاً للرئيس، ليحمل عنا عبء القرار، والرئيس وحده الأمل، والمؤمن، وهو الشريعة. كما لا يجوز أن تقدم الوثيقة إلى الجلسة العامة دون المرور بفريق القضية الجنوبية، ففي ذلك إخلال بنظام المؤتمر.. إن إصرار أي طرف بالخروج على النظام الداخلي للمؤتمر، كإصراره على الانفراد بتقرير مصير الوطن منفرداً، وهذا أمر لن تقبله بقية الأطراف الشركاء، شركاء الحوار والمصير الواحد. إنني هنا أناشد الرئيس أن لا يسمح لرئاسة المؤتمر والأمانة العامة بالدفع بهذه الوثيقة إلى

والحوار وحده سيعيد التوازن إلى الوثيقة، سوف يصحح المواقف حول طبيعة الدولة، والنظام الجمهوري هو أو دون هوية جمهورية.. ودون هوية جمهورية، خيانة لتضحيات جسيمة لأجيال متعاقبة، ودما، كثيرة سالت على جوانبه.. كان مفتاح التغيير ونافذتنا على العصر، وغداً ناضماً لحركتنا، حركة المجتمع نحو المستقبل. والحوار كفيل بتنقية الوثيقة من المبادئ التي صاغها الآخرون لنا وهي مبادئ تثير الشك باللغة التي عبرت عنها وباللفاهيم التي استخدمتها.. والتي تحتمل أكثر من معنى، وربما أكثر من هدف. إن ما تثيره الوثيقة بصيغتها الراهنة حول السلطة والثروة، مما يمكن عقلنته وجعله مقبولاً شمالاً وجنوباً، الثروة والسلطة مسألتان مهمتان، جوهر يتان في تحديد شكل ومضمون الدولة وفي العلاقة بين أطراف المجتمع المتحد الموحد، وهما مسألة الخلاف فيها حق، والاتفاق حولها ضرورة. ولا بأس أن نذكر بأمر كنا قد تحدثنا عنه، لا يجوز أن ننظر للنفط وكأنه ثروة خاصة، لقد اتفقنا على أنه مورد طبيعي يملك للشعب اليمني، وكذلك الأمر للموارد الطبيعية الأخرى، إذا فالأسباب المعارضة للأقلية من هذا المنطلق أسباب واهية، وأخاف أن تكون أسباباً شخصية، اليوم النفط هنا، ربما غداً في مكان آخر.. حيثما وجد فهو ملكنا جميعاً، حقنا المشترك، فخيراته لا يجوز لأحد أن ينفردها بها.. علينا أن نصل إلى قاعدة عادلة في توزيعه، هذه هي القضية المحورية في الموضوع برمتها، فتزول أسباب القلق لدى الأقاليم غير المنتجة له، ويرضى سكان الأقاليم المنتجة

العنوان:

الجمهورية اليمنية - صنعاء - منطقة عصر أمام مستشفى سيلاس متفرع من شارع الزبيرى..
تلفون: (٤٦٦١٢٩-٤٦٦١٢٨)
فاكس: (٢٠٨٩٣٣)- ص.ب: (٣٧٧٧)

الإشراكات والاعلانات يتفق بشأنها مع الإدارة

أسعار الاشتراكات:

■ الشركات والمؤسسات الأجنبية «٢٠٠» دولار
■ الشركات والمؤسسات اليمنية «٥٠٠» ريال

سكرتير التحرير

نجيب شجاع الدين
سكرتير التحرير الفني
عبدالمجيد البحري

مديرا التحرير

عبدالولي المناذبي
توفيق عثمان الشرعبي

نائب رئيس التحرير
يحيى علي نوري

الميثاق